دراسة التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

د. لطرش فريد

جامعة فرحات عباس، سطيف1 -الجزائر

Latreche_farid@hotmail.com

Received: 19/03/2018 *Accepted: 03/06/2019*

ملخص:

يعتبر التحول إلى النظام المحاسبي المالي ثورة في واقع المؤسسات الجزائرية، لأن هذا النظام يخرج عن الإطار القاري المعهود ويتبنى فلسفة محاسبية لم تكن معروفة من قبل، مرتبطة بالنظام المحاسبي الأنجلوسكسوني ألا وهي فلسفة التقرير المالي. وقد فرض النظام المحاسبي المالي تقديم قدر كبير من المعلومات من حيث عدد القوائم المالية الإجبارية ومن حيث محتواها. يهدف المقال إلى معرفة ما إن كان هناك التزام من طرف المؤسسات الجزائرية بما فرضه النظام المحاسبي المالي فيما يخص العرض (شكل القوائم المالية) والإفصاح (المحتوى المعلوماتي).

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، متطلبات العرض، متطلبات الإفصاح (المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية)

***Abstract*:**

The switch to the financial accounting system is regarded as an unprecedented change in the practice of Algerian companies. It goes beyond the continental framework of the "chart of accounts", embracing a financial reporting philosophy, close to the Anglo-Saxon accounting model. Since its promulgation in 2007, the SCF has made the publication of a number of fairly informative financial statements mandatory. The purpose of this paper is to find out to what extent Algerian companies comply with the form and content requirements of the financial statements they publish.

Key words : *Financial Accounting System, financial statements, presentation requirements, content requirements*

1. مقدمة

لم يكن المخطط المحاسبي الوطني يتماشى مع المتغيرات التي عرفتها الجزائر في إطار الانتقال الاقتصادي والمتطلبات المتعددة للمتعاملين فيما يخص المعلومة التي ينبغي أن تحتويها القوائم المالية. الأمر الذي استدعى ضرورة التفكير في عملية الإصلاح المحاسبي، والتي تبلورت فعلا في الجزائر انطلاقا من سنة 2001 على خلفية تمويل جزئي من البنك الدولي، الذي باشر عملية مماثلة في عدة دول أخرى. لينتهي الأمر بعدها باعتماد الجزائر سنة 2007 – بموجب القانون 07/11-ما يسمى بالنظام المحاسبي المالي الذي يندرج ضمن عملية التوفيق المحاسبي الدولي. وقد حافظ هذا الإطار المحاسبي الجديد على فكرة مخطط الحسابات مع وجود أشكال منمطة للقوائم المالية، كما تضمن إطارا مفاهيميا مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية. وقد كانت للمهنة المحاسبية الفرنسية مساهمة فعلية في عملية إعداد النسخة الأخيرة من مشروع النظام المحاسبي للمؤسسة الذي أطلق عليه فيما بعد

تسمية النظام المحاسبي المالي.

1.1. إشكالية البحث

يعتبر التحول إلى النظام المحاسبي المالي ثورة (bouleversement) في عالم المهنيين الجزائريين، إن كان على صعيد المحاسبة أو على صعيد المراجعة، لكون هذا النظام يخرج عن الإطار القاري المعهود ويتبنى فلسفة محاسبية لم تكن معروفة من قبل، مرتبطة بالنظام المحاسبي الأنجلوسكسوني، ألا وهي فلسفة التقرير المالي، التي تفرض على المهنيين التحلي بمهارات لم يتسن لهم تطويرها من قبل، إضافة إلى مجال واسع لممارسة الحكم الشخصي من قبل المهنيين والاهتمام بجوهر العمليات بدلا من مظهرها القانوني والامتثال لثقافة الإفصاح. حيث ارتبطت الممارسات المحاسبية لفترة طويلة بالإطار التشريعي المقنن وأرقام الحسابات المفصلة المبينة في الجداول المنمطة وانصهرت في تصور تقني للمحاسبة ساهم إلى حد بعيد في تقييد ذهنية معدي القوائم المالية.

ومن الجدير في هذا الصدد الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي قد فرض على المؤسسات الجزائرية تقديم قدر كبير من المعلومات سواء من حيث عدد القوائم المالية أومن حيث محتواها. وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل تلتزم المؤسسات الجزائرية بمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؟ أم أنها تكتفي فقط بالمتطلبات الشكلية؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل تلتزم المؤسسات الجزائرية بالمتطلبات الشكلية (العرض) للقوائم المالية التي يفرضها النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ هل تلتزم المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية التي يفرضها النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ هل يعتبر مقدار المعلومات الذي تفصح عنه المؤسسات في ملحق القوائم المالية كافيا؟

2.1. أهداف وفرضيات البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة ما إن كان هناك التزام من طرف المؤسسات الجزائرية بما فرضه النظام المحاسبي المالي فيما يخص العرض (شكل القوائم المالية) والإفصاح (محتواها). أم أن الممارسة المحاسبية تراعي فقط الجوانب الشكلية للقوائم المالية ولا تتقيد بالمحتوى المطلوب وفق النظام المحاسبي المالي.

وللإجابة على تساؤلات الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة نحاول اختبار الفرضيات التالية:

- تلتزم المؤسسات بمتطلبات عرض القوائم المالية الموضحة في الأشكال المقترحة في النظام المحاسبي المالي؛

- لا تقدم المؤسسات الجزائرية الإفصاح الكافي في القوائم المالية مقارنة بما هو مشار إليه في النظام المحاسبي المالي؛
- مقدار المعلومات التي تفصح عنها المؤسسات الجزائرية في الملاحق لا يعتبر كافيا.

2. الإطار المنهجي

بالاعتماد على الدراسة الاستقصائية، سنحاول معرفة القدر المعلوماتي الذي تنتجه المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية ومدى كفايته، وذلك من خلال استبيان موجه إلى المهنيين الجزائريين* يتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بالقوائم المالية المتمثلة بشكل خاص في الميزانية، جدول النتيجة وجدول تدفقات الخزينة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم تطرقنا لجدول تغيرات رأس المال لا يعني عدم أهميته في عملية الإفصاح بل لأننا طلبنا من المستجوبين تبيان مدى لجؤهم إلى التغيرات في الطرق والتقديرات المحاسبية التي يبينها هذا الجدول. أما بالنسبة للإيضاحات (الملاحق) والتي نرى أنها تشكل عنصرا حاسما في عملية الإفصاح فقد تم ربطها بالقوائم الأخرى حتى نتمكن من معرفة القدر المعلوماتي الخاص بكل نوع من القوائم المالية.

1.2. هيكل ومضمون الاستبيان

يهدف الاستبيان† إلى الإجابة على الأسئلة المتعلقة بإشكالية البحث. حيث تقيس أسئلة الاستبيان مدى التزام المؤسسات بالمتطلبات المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية من حيث الشكل (07 أسئلة) ومن حيث القدر المعلوماتي (الإيضاحات) المتعلق بها في الملحق (05 أسئلة) وكذلك من حيث هدف إنتاج المعلومة في حد ذاتها (سؤالين).

2.2. التناسق الداخلي لأسئلة الاستبيان

من خلال الجدول التالي الذي يبين معامل ألفا كرونباخ وكذلك معامل الارتباط البيني للتناسق الداخلي يتضح أن نتائج معامل ألفا "كرونباخ" تتعدى المستوى المطلوب (تتجاوز 0.6)، وبالتالي يمكن اعتبارها مقبولة بالنسبة للفقرتين المشكلتين للاستبيان. وما يؤكد وجود تناسق داخلي للأسئلة داخل كل فقرة هو معامل الارتباط البيني الذي لم يتعد 0.5 بالنسبة لكل الفقرات مع وجود دلالة إحصائية مرتفعة لاختبار فيشر لمعاملات الارتباط البينية.

* تضم عينة الدراسة 146 مهني بين خبير محاسب ومحافظ حسابات، وهي عينة طبقية تم انتقاؤها على أساس التوزيع الجغرافي للمهنيين المبين في قائمة المصف الوطني الموجودة على مستوى الموقع الرسمي(http://www.cn-onec.dz)

†الاستبيان تم إعداده في نسختين: نسخة باللغة العربية ونسخة أخرى باللغة الفرنسية، حتى يتسنى للمستجوبين فهم مضمونه والإجابة عليه. لا يتسع المقال لذكر كل الأسئلة التي احتواها الاستبيان.

جدول رقم 01: نتائج معامل ألفا كرونباخ ومعامل الارتباط البيني للتناسق الداخلي

الفقرات	الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ	معامل الارتباط البيني	دلالة اختبار معامل الارتباط البيني
1	الأسئلة المتعلقة بالجانب الشكلي	0,664	0,331	0,000
2	الأسئلة الخاصة بالجانب المعلوماتي (الملحق)	0,787	0.480	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البيانات الإحصائية

3. دراسة متطلبات العرض والإفصاح التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية بشكل عام

تعتبر متطلبات الإفصاح التي تم اختيارها من أهم المتطلبات المتعلقة بجوانب الإفصاح (والعرض) عن المعلومة المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي سنذكر بها من خلال ذكر أهم ما ورد في النصوص التشريعية.

- « ...تتضمن الكشوف (القوائم) المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة (المؤسسات المصغرة): الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج... » (المادة 25)؛
- « توفر الكشوف (القوائم) المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة السابقة. يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة السابقة. يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي عددي. عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة... »(المادة 29)؛
- «يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية.» (المادة 37)؛
- « يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها.» (المادة 38)؛
- « تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية. لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني.» (المادة 39).

من خلال استجواب أفراد العينة المدروسة سنحاول توضيح الممارسات المتبعة من قبل معدي القوائم المالية، هذا بهدف تقييم درجة التزام المؤسسات الجزائرية بما هو موجود في النصوص وهذا بدوره سيعطينا فكرة عن مدى تحكم معدي القوائم المالية في المفاهيم الجديدة التي يتطلبها الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.

والشكل البياني الموالي يبين التزام المؤسسات بمتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بشكل عام.

الشكل رقم 01: التزام المؤسسات بمتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية بشكل عام

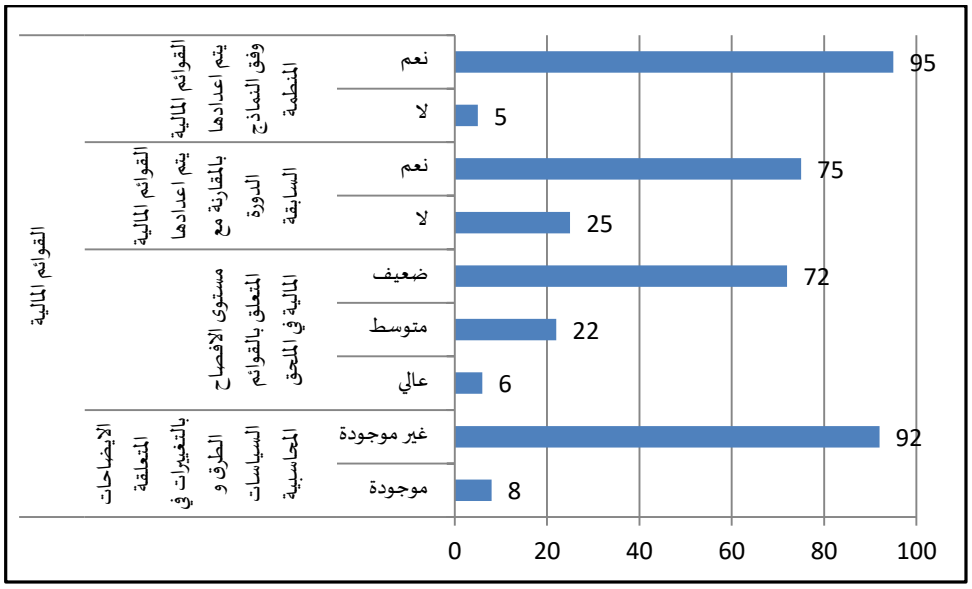

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البيانات الإحصائية

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة ما يلي:

- أغلبية معدي القوائم المالية أي ما نسبته 95 %يرون بأن الأشكال التي تعتمدها المؤسسات في إعداد القوائم المالية هي تلك النماذج التي أتى بها النظام المحاسبي المالي وأنه ليس هناك مشكلة في التقيد بالنماذج المنمطة؛
- هناك ما نسبته 25% يشيرون إلى عدم وجود معلومات مقارنة مع الدورة الماضية. هذا يعني أن المؤسسات المعنية بهذه القوائم لا تقدم مبالغ في القوائم المالية مقارنة بالدورة الماضية بالرغم من أهمية هذه المعلومات بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، حيث يؤكد إطاره المفاهيمي على ضرورة اتصاف القوائم المالية بجملة من المواصفات يسميها بالخصائص النوعية للمعلومة، والتي تتدرج من بينها قابلية المقارنة؛
- نسبة قليلة من المؤسسات (8 %) قد قاموا بإجراء تغييرات في الطرق والتقديرات المحاسبية سواء خلال الدورة الحالية أو خلال الدورات السابقة (لا نقصد هنا التغيرات التي صاحبت الانتقال من النظام القديم إلى النظام المحاسبي المالي سنة 2010). يضاف إلى ذلك قدر ضعيف من الإفصاح على مستوى الملحق. ونرى أن هذا الأمر يفسر بدرجة عالية من التماثل من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات من قبل المؤسسات ودرجة ضعيفة من اللجوء إلى الحكم الشخصي والمهنية؛

- مستوى الإفصاح في الملحق يعتبر ضعيفا بالنسبة لـ 72% من المستجوبين ومتوسط بالنسبة لـ 22% منهم. ولا توجد إلا نسبة 6% تقدم مستوى عالي من المعلومات في الملحق. يضاف إلى ذلك الاعتماد على الجداول التفصيلية بدلا من التقرير الوصفي والعددي (النسبة 80%). قد يذكرنا وجود هذه الجداول بتلك التي كانت موجودة في المخطط المحاسبي الوطني والتي بلغ عددها آنذاك بـ 17 جدول. كما قد تفسر هذه النتائج مبدئيا بوجود درجة عالية من السرية تميز العادات المرتبطة بالحصول على المعلومة وعدم الرغبة في الإفصاح عنها لدى معدي ومنتجي المعلومات. وتفسر أيضا بدرجة عالية من التماثل التي مست حتى الملحق الذي من المفروض ألا يكون منمطا.

لتحليل أفضل لهذه النتائج العامة، طلبنا من المستجوبين الإجابة بشكل منفصل عن أسئلة متعلقة بكل نوع من أنواع القوائم المالية

1.3. **الميزانية:**

الشكل الموالي يبين مدى التزام أفراد العينة المستجوبة بما ورد في النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بعرض الميزانية

الشكل رقم 02: التزام المؤسسات بمتطلبات العرض والإفصاح في الميزانية

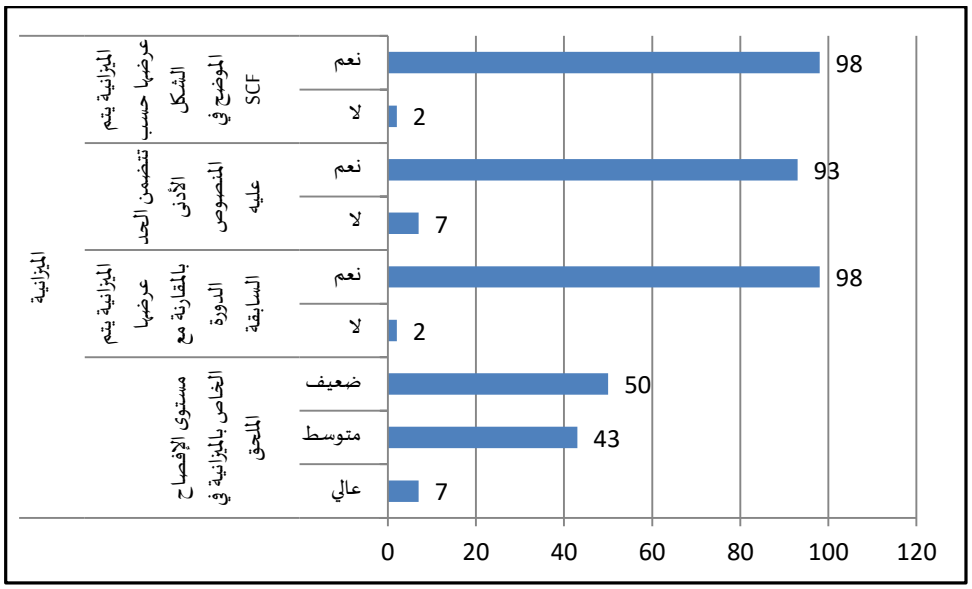

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البيانات الإحصائية

من خلال الشكل البياني السابق يتضح ما يلي:

- ما نسبته 98% من المستجوبين يعتبرون أن الميزانية يتم عرضها وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي. ونسبة 93 %تشير إلى أنها تتضمن الحد الأدنى المنصوص عليه؛

- هناك ما نسبته 93% من المستجوبين يشيرون إلى وجود مقارنات فيما يخص ميزانية الدورة السابقة وهي نسبة تفوق النسبة العامة الموضحة من قبل، ويمكن ملاحظة أن المؤسسات تعطي أهمية للمعلومة المقارنة في الميزانية على عكس القوائم الأخرى؛
- هناك نسبة 50% من المستجوبين يرون بأن مستوى الإفصاح في الملحق الخاص بالميزانية هو مستوى ضعيف و 43% يرون بأن هذا المستوى متوسط. يضاف إلى هذا أن أغلبية المؤسسات المعنية بعملية الإفصاح في الملحق هي المؤسسات الكبيرة.

2.3. جدول النتيجة

الشكل الموالي يبين مدى التزام أفراد العينة المستجوبة بما ورد في النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في جدول النتيجة.

الشكل رقم 03: التزام المؤسسات بمتطلبات العرض والإفصاح في جدول النتيجة

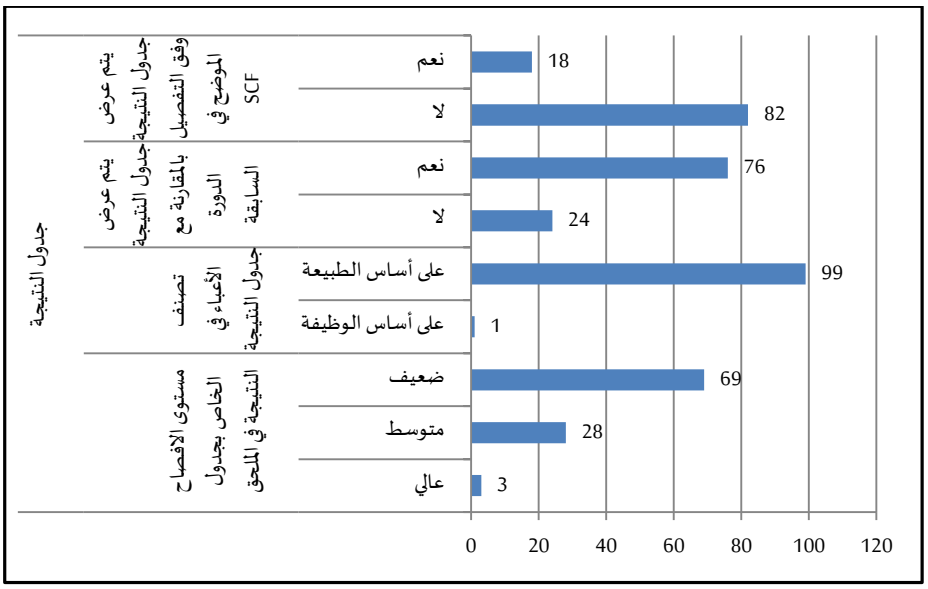

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البيانات الإحصائية

من خلال هذا الشكل البياني يمكن ملاحظة ما يلي:

- لا يتم عرض جدول النتيجة وفق التفصيل المطلوب في النموذج المرجعي الذي أتى به النظام المحاسبي المالي ولكن النسبة هنا أقل من النسبة السابقة المتعلقة بالميزانية. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المستجوبين قد يرون بأن هناك مستويات مختلفة ومتعددة لتحديد النتيجة وأن المؤسسات التي تفصح عن هذا الجدول لا تتبع نفس القدر من التفصيل خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسات الأقل حجما؛
- لا تقوم أي مؤسسة، حسب المستجوبين، بعرض جدول النتيجة على أساس وظيفي رغم الأهمية التي يكتسبها التحليل الوظيفي في إدارة هذه المؤسسات. ويتم تعليل ذلك بعدم امتلاك المؤسسات لأنظمة لمحاسبة التكاليف

(حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ، أو لأنها لا تريد الإفصاح عن معلومات تعتبرها سرية في نظرها (حالة المؤسسات الكبيرة التي تمتلك أنظمة لحساب التكاليف والتي بإمكانها تقديم مثل هذا النوع من المعلومات)؛

- مستوى الإفصاح عن عناصر النتيجة في الملحق يعتبر في أغلب الأحيان ضعيف وبنسبة أقل من تلك المتعلقة بالميزانية. يعني ذلك أن المؤسسات تهتم أكثر بالمعلومات المتعلقة بالميزانية وبالإفصاح عنها في الملحق.

3.3. جدول تدفقات الخزينة

الشكل الموالي يبين مدى التزام أفراد العينة المستجوبة بما ورد في النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في جدول تدفقات الخزينة

الشكل رقم 04: التزام المؤسسات بمتطلبات العرض والإفصاح في جدول تدفقات الخزينة

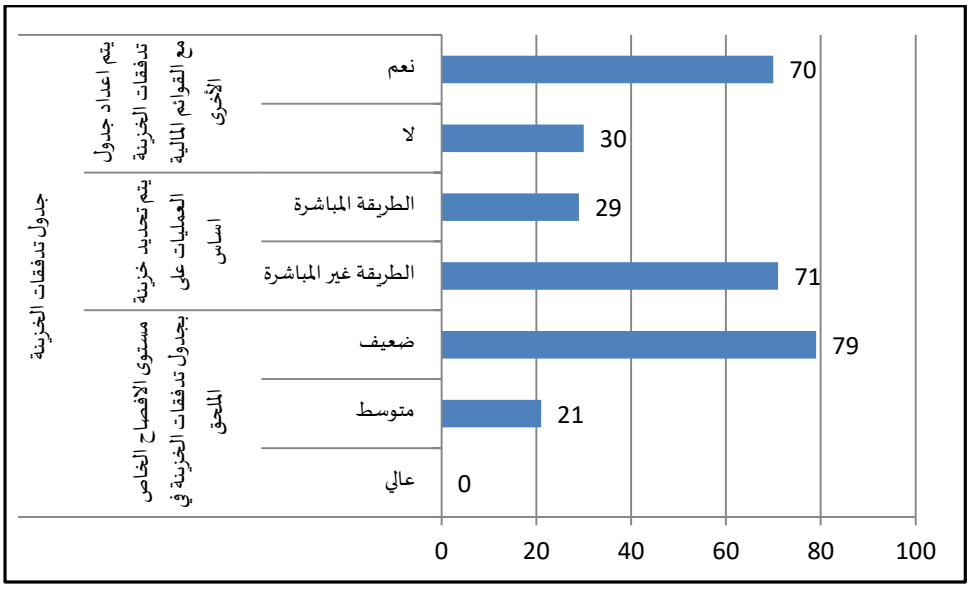

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البيانات الإحصائية

من خلال الشكل البياني يتضح ما يلي:

- ما نسبته 30% من المستجوبين لا يقومون بإعداد جدول تدفقات الخزينة. وهناك نسبة 70% من المستجوبين تشير إلى وجود جدول تدفقات الخزينة من ضمن القوائم المالية المعلن عنها. سنحاول تفسير ذلك على اعتبار أن هذه النسبة منطقية وتتوافق مع الصعوبات التي تواجه المؤسسات في إعداد القوائم المالية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها. فإذا كان إعداد الميزانية وجدول النتيجة مهم بالنسبة لهذه المؤسسات، فإن الأمر مختلف إذا ما تعلق الأمر بجدول تدفقات الخزينة والإيضاحات الأخرى، حيث نعتقد أن المعلومات المطلوبة تتعدى متطلبات الإفصاح لدى المؤسسات الصغيرة الحجم أو قد تؤدي إلى عرض معلومات داخلية لا تحتاجها الأطراف الخارجية المستخدمة للقوائم المالية، على الرغم من أهمية جدول تدفقات الخزينة للأطراف الداخلية. ويمكن

أيضا تفسير ذلك على اعتبار أن مصلحة الضرائب لا تطلب من المؤسسات إرفاق هذا الجدول ضمن القوائم المطلوبة؛

- هناك نسبة قليلة (29%) من المستجوبين تشير إلى اعتماد النموذج المرجعي (الطريقة المباشرة) لإعداد جدول تدفقات الخزينة. ينبغي الإشارة هنا إلى أن النظام المحاسبي المالي يشجع المؤسسات على استخدام الطريقة المباشرة في حساب التدفقات الناجمة عن عمليات الاستغلال لأن ذلك يقدم معلومات مهمة ومفيدة في التحليل المالي عن دورة الاستغلال. ونعتقد أن اكتفاء المؤسسات المعنية بإعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المرجعية يبين رغبة هذه الأخيرة بتحديد سقف المعلومات المفصح عنها. ومما سبق يمكن القول بأن هذه النسب تؤشر عن وجود مستوى عالي من السرية.

الخاتمة:

أحدث النظام المحاسبي المالي ثورة حقيقية في المجال المحاسبي في الجزائر من خلال الكم الهائل من المتطلبات التي يفرضها سواء فيما يتعلق بالاعتراف أو القياس أو الإفصاح. لكن على الرغم من كل ذلك عجز عن تحديد المستعمل الأساسي للقوائم المالية بشكل صريح ذلك أن إطاره المفاهيمي لم يضع قائمة للمستعملين ولم يحدد أي أولويات في هذا الصدد. يضاف إلى ذلك النهج المعقد الذي سلكه الإصلاح المحاسبي الذي تبنى باطنيا فلسفة انجلوسكسونية من خلال اعتناق المرجعية الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية. الأمر الذي قد يقود المؤسسات إلى طرح جملة من التساؤلات حول ماهية النظام المحاسبي ذاته وهل يمكن اعتباره ترجمة للتوفيق المحاسبي الدولي أم أنه مجرد مرحلة ستتبعها مراحل لاحقة نحو هذا التوافق.

يمكن اختصار أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة في النقاط التالية:

- يمكننا تأكيد أن القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الجزائرية متماثلة. حيث تقدم أغلبية المؤسسات الجزائرية قوائم مالية موحدة النموذج مهما كان القطاع (أو النشاط) الذي تنتمي إليه. ويفسر هذا المستوى المرتفع للتماثل بالعادات القديمة للمحاسبين الموروثة من المخطط المحاسبي الوطني من جهة وبوجود مخطط للحسابات منمط في النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى. وهذا ما يدل على أن هناك التزام فيما يخص الأشكال المنمطة للقوائم المالية المقترحة من النظام المحاسبي المالي؛
- لا تلتزم المؤسسات بالجوانب المتعلقة بالإفصاح في القوائم المالية وبالأخص في الملحق. حيث يعتبر مستوى الإفصاح ضعيفا إلى حد كبير ولا توجد مؤسسات تقدم مستوى عالي من المعلومات في الملحق حسب العينة المستجوبة؛

- لم يصنف النظام المحاسبي المالي إلا نوعين من المؤسسات، المؤسسات المعنية بتطبيق متطلبات الإطار المحاسبي الكامل من جهة، والمؤسسات المصغرة المعنية بالإطار المبسط القائم على أساس محاسبة الخزينة من جهة أخرى. واضعا بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خانة المؤسسات الأخرى (الكبيرة) مما يعني تطبيقها لنفس الطرق المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الكبيرة على الرغم من الاختلاف في الاحتياجات المعلوماتية لهذين الصنفين.

كما يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات تتلخص فيما يلي:

- من الضروري وجود تعداد لمختلف الاحتياجات المعلوماتية ولمختلف مستعملي هذه المعلومة. ومن ثم تنطلق عملية التوحيد المحاسبي لوضع قواعد محاسبية مكيفة لمختلف الاحتياجات. لكن ما تم ملاحظته من خلال التجربة الجزائرية السابقة أو الحالية هو أن النظام المحاسبي كان دائما ناتج عن عوامل خارجية تفرض حلولا معيارية. وعملية استيراد التوحيد المحاسبي مهما بلغت درجة تكييفها لن تستجيب بشكل أمثل لكل الاحتياجات؛
- ضرورة أن يكون هناك إصلاح للإصلاح المحاسبي، يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تحظ باهتمام كافي من النظام المحاسبي المالي. تؤدي هذه العملية إلى استحداث إطار محاسبي داخل النظام المحاسبي المالي الموجود حاليا؛
- لا ينبغي أن ينحصر إصلاح النظام المحاسبي المالي على عدد محدود من المتطلبات فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية، بل من الضروري أن يشتمل على قواعد تقييم مبسطة لعناصر الأصول والخصوم التي ينبغي أن تكون متوافقة مع متطلبات عدد محدود من المستعملين (وعلى رأسهم مصلحة الضرائب)؛

الهوامش والإحالات:

1. BENYEKHLEF (A.), « Le système comptable algérien étude comparative avec les pays de l'Europe de l'Est et les organismes de normalisation comptable internationale », Revue du chercheur N° _ 08/2010, 2010
2. DES ROBERT (J.F.), MECHIN (F.) et PUTEAUX (H.), Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, 2004
3. KHOUATRA (D.), « Le système comptable malgache entre modèle anglo-saxon et modèle continental », Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Lille, 2005
4. TAZDAIT (A.), Maitrise de système comptable financier, Edition ACG, Première Edition, Alger-Algérie, 2009

النصوص القانونية

1. Loi n° 07-11 du 25 Novembre 2007 Portant système comptable financier, JO N° 74 du 25 Novembre 2007, Page 3
2. Décret exécutif n° 08-156 du 26 Mai 2008 Portant application des dispositions de la loi n° 07-11 du 15 Dhou El Kaada 1428 correspondant au 25 novembre 2007 portant système comptable financier, JO N° 27 du 28 Mai 2008, Page 9
3. Arrêté du 26 Juillet 2008 Fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes, JO N° 19 du 25 Mars 2009, Page 3

4. Arrêté du 26 Juillet 2008 Fixant les seuils de chiffre d'affaires, d'effectif et l'activité applicables aux petites entités pour la tenue d'une comptabilité financière simplifiée, JO N° 19 du 25 Mars 2009, Page 76